E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.6/1997/L.13/Rev.1
20 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة الحادية والأربعون
١٠-٢١ آذار/مارس ١٩٩٧
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة

مشروع استنتاجات منقح متفق عليها مقدم من نائبة رئيسة اللجنة، زكية عمارة بو عزيز (تونس) بشأن مجال الاهتمام الحاسم: تعليم المرأة وتدريبها

١ - يوجد توافق آراء واسع النطاق على أن التعليم والتدريب، للمرأة والفتاة بصورة خاصة، لهما عائدات اجتماعية واقتصادية ذات قيمة عالية، ويشكلان شرطا مسبقا لتمكين المرأة. وينبغي أن يهدف التعليم إلى زيادة وتعزيز الوعي بحقوق النساء باعتبارها من حقوق الإنسان. وينبغي للحكومات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية، مواصلة بذل جهود خاصة لخفض معدل أمية الإناث إلى نصف ما كان عليه في عام ١٩٩٠ على أقل تقدير، مع التركيز على المرأة الريفية والمهاجرة واللاجئة والمشردة داخليا والمرأة المعوقة، وفقا لمنهاج عمل بيجين.

٢ - ينبغي للحكومات وجميع الجهات الفاعلة أن تبذل جهودا خاصة لبلوغ الأرقام المرجعية المحددة في منهاج العمل بشأن إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي وإكمال ٨٠ في المائة على الأقل من الأطفال الذين هم في سن المدرسة الإبتدائية لمرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام ٢٠٠٠؛ وسد الفجوة بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥؛ وتوفير التعليم الابتدائي للجميع في البلدان كافة قبل عام ٢٠١٥؛ وأن تنظر في تقديم المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية.

٣ - ينبغي للحكومات التي لم تصغ بعد استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتنفيذ منهاج العمل أن تفعل ذلك. وينبغي لتلك الاستراتيجيات والخطط أن تبيّن كيفية قيام المؤسسات ذات الصلة بتنسيق عملها من

أجل بلوغ أهداف التعليم وغاياته. وينبغي أن تكون الاستراتيجيات شاملة وأن تكون لأهدافها آجال محددة، وأن تتضمن مقترحات لتخصيص أو إعادة تخصيص الموارد من أجل التنفيذ. [وينبغي الحصول على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم بالموارد الإضافية اللازمة.] [وينبغي، عند اللزوم، جمع أموال إضافية من المؤسسات الخاصة والعامة ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية، لتمكين الفتيات والنساء، وكذلك الأولاد والرجال، من إكمال تعليمهم، على أساس من المساواة.]

٤ - ينبغي على الحكومات المانحة أن تسعى لتحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية العامة في أقرب وقت ممكن؛ كما ينبغي على الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والنامية المهتمة، التي اتفقت على التزام متبادل بأن تخصص، في المتوسط، ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية للبرامج الاجتماعية الأساسية، أن يأخذوا في اعتبارهم منظورا يراعي الفروق بين الجنسين.

٥ - ينبغي للحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى أن تشجع على انتهاج سياسة نشطة وواضحة لإدماج نوع الجنس في صلب جميع السياسات والبرامج، التي تعالج، ضمن جملة أمور، عدم المساواة في إمكانية الاستفادة بفرص التعليم وعدم كفاية هذه الفرص، وأن تؤخذ بعين الاعتبار الفتيات والنساء اللائي يعانين من ظروف عصيبة بصفة خاصة. وينبغي إدخال تعليم المرأة وتدريبها وتعلُّمها مدى الحياة في صلب السياسات على جميع المستويات، وفي صميم السياسات المتعلقة بتكافؤ الفرص، وفي الخطط الوطنية للتنمية البشرية، حيثما وجدت. وينبغي أن تتعاون الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة مع مقرري السياسات في الحكومة، ومنظمات أرباب الأعمال، والاتحادات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص لكفالة أن تتصدى جميع هذه السياسات للشواغل المتعلقة بنوع الجنس، وأن تشارك المرأة والمنظمات النسائية في عملية تقرير السياسات.

٦ - إن تقرير السياسات المتكامل لا بد وأن يسلّط الضوء على الترابط بين سياسات التعليم والتدريب، من ناحية، وسياسات سوق العمل، من ناحية أخرى، مع التأكيد على العمالة وفرص العمالة المتاحة للمرأة. ويتسم التعليم الأساسي والتأهيل المهني، وبخاصة في ميداني العلم والتكنولوجيا، بأهمية كبيرة في تعزيز فرص العمالة أمام المرأة. ونظرا لوجود المرأة بصورة واسعة في المخططات التي تتسم بمرونة أوقات العمل وأنواع العمل غير النمطية، فإن من الأهمية بصفة خاصة تيسير مشاركة المرأة في "التدريب في موقع العمل"، بحيث يتاح لها أن تضمن وظيفتها وأن ترتقي في حياتها الوظيفية.

٧ - ينبغي رفع الوعي بضرورة وضع توزيع جديد للمسؤوليات داخل الأسرة، من أجل تخفيف العبء الزائد الذي يقع على عاتق النساء.

٨ - ينبغي أن تزود المكاتب الإحصائية، والوزارات الحكومية المسؤولة، والمؤسسات البحثية، ومنظمات أرباب الأعمال والعمال، على الصعيد الوطني، المرأة والحكومات وصناع السياسات ومقدمي البرامج التدريبية بأفضل المعلومات المتاحة عن سوق العمل. وينبغي إيجاد نظام ذي تصميم جديد وثيق العلاقة بقضايا المرأة ومستكمل حتى الوقت الراهن لمعلومات سوق العمل، لتوفير بيانات مفصّلة حسب نوع الجنس بشأن التدريب، بما في ذلك التدريب الذي يتم تحت رعاية أرباب الأعمال، والاتجاهات السائدة في العمالة، والفرص المتاحة للدخل والعمالة مستقبلا.

٩ - ينبغي لدى وضع برنامج تعليم وتدريب الكبار مراعاة تركيزه على مجالات عريضة بحيث لا يشمل تعليم القراءة والكتابة وحساب الأعداد فحسب بل وأيضا إكساب مهارات التعلم مدى الحياة وتحسين قدرات توليد الدخل. ولا بد من اتخاذ تدابير لإزالة الحواجز التي تعترض مشاركة المرأة في برامج تعليم الكبار، كأن تنشأ مثلا هياكل لرعاية الأطفال وغيرهم من المعالين.

١٠ - [وينبغي إيلاء الأولوية لتدريب المرأة على تنظيم المشاريع، ولا بد من توفير خدمات الدعم من قبيل إتاحة فرص الوصول الى رأس المال والقروض وآليات الادخار والتمويل على نطاق صغير وذلك من أجل تعزيز فرص العمل التي تهيئها المشاريع التجارية الصغيرة.]

١١ - [ينبغي تعزيز ملاءمة التدريب وكفاءته وفعاليته عن طريق إنشاء تحالفات بين شتى الشركاء، بما في ذلك القطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل والتعاونيات. وعلى الدولة مسؤولية رئيسية عن تعزيز هذه التحالفات وتيسيرها، وذلك عن طريق وضع الإطار التنظيمي والآليات المالية ومخططات الحوافز، وتوفير الدعم التقني اللازم في هذا الصدد. وينبغي أن تتولى الحكومات المسؤولية النهائية عن سد الفجوات في توفير التعليم والتدريب، وخاصة بالنسبة للنساء اللائي يعشن في فقر ونساء المناطق الريفية والفقيرة، والنساء الخاضعات لقيود اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو مادية. وينبغي أن تضطلع منظمات أرباب العمل والمنظمات العمالية بدور حيوي في هذه التحالفات وينبغي أن تشارك بنشاط في عمليات اتخاذ القرارات وتوفير التدريب على الصعيدين الوطني واللامركزي].

١٢ - ينبغي أن يضع المخططون التربويون ومقررو السياسات والحكومات وسائر الجهات الفاعلة برامج في مجالات التعليم والتدريب التقني والتعليم مدى الحياة يسلم فيها بأن هذه العناصر تشكل أجزاء لا تتجزأ من نطاق متصل. وهذا يعني أنه ينبغي أن تقدر المعرفة والمهارات المكتسبة في سياق التعليم الرسمي وغير الرسمي كليهما والمعرفة التقليدية، حق قدرها وأن تحسب لصاحبها. وينبغي في تلك البرامج انتهاج

نهج كلي يكفل تمتع المرأة بالمساواة في جميع مراحل العملية في ظل ثقافة جديدة للتعلم تشمل الأفراد والمؤسسات والمنظمات والمجتمع بأسره.

١٣ - وينبغي للمخططين التربويين ومقرري السياسات إيلاء مزيد من الأهمية لتوفير التعليم للفتيات والنساء في مجالات الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا. ولكي تكتسب المرأة المهارات المطلوبة لا بد من أن تتاح لها على الوجه الأكمل فرص الحصول على التعليم في مجالي العلم والتكنولوجيا، على جميع المستويات. وبالاستعانة بطائفة عريضة من الاستراتيجيات والطرائق، ينبغي بذل الجهود، مثلا، من خلال تطوير الخدمات الإعلامية وتوفير التوجيه المهني للفتيات والنساء تشجيعا لها على المشاركة في الميادين التي يكون فيها تمثيل المرأة ناقصا وعلى المشاركة بهمة في استحداث تكنولوجيات جديدة، بدءا من مرحلة التصميم وحتى التطبيق والرصد والتقييم.

١٤ - إن استحداث مواد تعليمية وممارسات تربوية ومناهج دراسية تراعى فيها الفوارق بين الجنسين وزيادة وعي المدرسين وتدريبهم على مراعاة تلك الفوارق إنما هي شروط أساسية لتحطيم القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس وتطوير تعليم وتدريب لا محل للتمييز فيهما، غايتهما كفالة النماء البدني والفكري للفتيات والأولاد.

١٥ - ولا بد من تحسين شروط التوظيف والتدريب والعمل، ووضع المدرسين، وخصوصا المدرسات، ويجب تطوير ما يلقاه المدرسون، ومدربو المدرسين، ومديرو المدارس والمخططون من تدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين. وينبغي حفز برامج العمل الإيجابية للتغلب على مشكلة نقص تمثيل المرأة في مجال الإدارة التعليمية.

١٦ - وينبغي تشجيع الانتفاع بالمتاح من أدوات ضمان النوعية في مجالي التعليم والتدريب. ومن تلك الأدوات البحوث، والحملات الإعلامية، ودورات تجديد معارف المدرسين، ووضع مواد تعليمية تراعى فيها الفوارق بين الجنسين، وتدابير العمل الإيجابي، وتقييمات الآثار على الجنسين. وتركز تلك الأدوات على مجموعة متنوعة من العناصر الفاعلة تشمل: الفتيات والأولاد، والوالدين، والمدرسين، ومديري المدارس، ومقرري السياسات.

١٧ - ويعد تدريب المدرسين عنصرا أساسيا في تنفيذ البرامج التي تراعى فيها الفروق بين الجنسين من أجل إزالة الفروق في التوقعات السلوكية لدى الفتيات والأولاد وهي الفروق التي تعزز تقسيم العمل بين الجنسين. ويلزم إجراء بحوث بشأن تقنيات تحسين قدرات المدرسين على التعليم في مراعاة للفوارق بين الجنسين وينبغي نشر تلك التقنيات على نطاق واسع بغية دعم عملية وضع مناهج متعددة لثقافات تراعى فيها الفوارق بين الجنسين، في جميع مجالات التعليم.

١٨ - وينبغي للحكومات توفير فرص متزايدة للحصول على التعليم والتدريب الخاليين من التمييز وتهيئة بيئة مؤاتية لاستبقاء الفتيات والنساء في المدارس والقضاء على التفاوتات بين الجنسين فيما يتعلق بالمواظبة على الدراسة في جميع مراحل التعليم بما في ذلك المراحل العليا وينبغي أن تتضافر جهود جميع الجهات الفاعلة عن طريق توفير برامج التغذية المدرسية وخدمات النقل والمدارس الداخلية، ومن المهم أن تساهم المنظمات غير الحكومية، عند الاقتضاء، في جميع مجالات التعليم، خاصة في تيسير التعلم مدى الحياة.

١٩ - وينبغي للسلطات المدرسية وأولياء الأمور، والموظفين الإداريين العمل على تعزيز السلامة في المدارس وخلال الأنشطة المضطلع بها خارج المنهج.

٢٠ - [ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تجمع معلومات عن أفضل الممارسات أو الاستراتيجيات التي تكفل استبقاء الفتيات في النظام التعليمي حتى نهاية المرحلة الثانوية وأن توفر فرص التعليم الممتد طيلة الحياة والملائم لتغير فرص العمل والتغير الاجتماعي].

٢١ - [ينبغي أن يواصل الأمين العام تحليل معلومات عن تعليم المرأة وتدريبها وتعميم هذه المعلومات على نطاق واسع على الحكومات والمنظمات غير الحكومية من خلال المنشور "المرأة سنة ٢٠٠٠" وغيره من المنشورات الصادرة باللغات الرسمية للأمم المتحدة، وذلك كجزء من متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية].

- - - - -